A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/AC.237/NC/3
4 November 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع
اتفاقية بشأن تغير المناخ

ملخص تنفيذي
للبلاغ الوطني

للدانمرك

المقدم بموجب المادتين ٤ و١٢
من
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

وفقاً لمقرر اللجنة ٢/٩، يتعين على الأمانة المؤقتة أن توفر، باللغات الرسمية للأمم المتحدة، الملخصات التنفيذية للبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول.

يمكن الحصول على نسخ من البلاغ الوطني الدانمركي من:

Ministry of the Environment

Environmental Protection Agency

Strandgade 29

1401 Copenhagen

Denmark

Tel: (45-32) 66.01.00

الدانمرك

بيانات أساسية

١- بلغ عدد سكان الدانمرك ٥,٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٠. ويبلغ مجموع مساحتها ٠٠٠ ٤٣ كيلومتر مربع، وبالتالي فإن معدل الكثافة السكانية فيها يبلغ نحو ١٢٠ نسمة في الكيلومتر المربع. ولا يُتوقع حدوث سوى زيادة طفيفة جدا في عدد السكان.

٢- وتقع الدانمرك عند خط العرض ٥٥ شمالا وخط الطول ١٠ شرقا. وبالنظر الى كتلتها الأرضية القارية وتيار الخليج الدافئ، تعتبر درجة الحرارة في الدانمرك، خصوصا خلال فصل الشتاء، عالية نسبيا. ويتسم طقس الدانمرك بصورة عامة بالاعتدال الذي يميز مناخ الساحل الغربي حيث يكون الطقس معتدلاً في الشتاء ولطيفا في الصيف. ويبلغ متوسط درجة الحرارة في الدانمرك ٨ درجات مئوية ويبلغ معدل هطول المطر سنويا ما يتراوح بين ٥٠٠ و٩٠٠ مليمتر.

٣- وتشكل الأراضي المزروعة ثلثي مساحة الدانمرك أو ما نسبته ٦٤ في المائة. وتشكل المناطق المعمورة ما نسبته ١٥ في المائة من مجموع مساحة الدانمرك بينما تبلغ مساحة الغابات ما نسبته ١٠ في المائة منها. وتشكل المناطق الطبيعية مثل الأراضي السبخة والمستنقعات والبحيرات النسبة المتبقية وقدرها ١٠ في المائة. وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب، وهو المحصول الزراعي المهيمن، نحو ٠٠٠ ١٥ كيلومتر مربع من أراضي الدانمرك.

٤- ويسهم قطاع الخدمات وإنتاج السوق والحكومة بما نسبته نحو ٧٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ـ نحو ٠٠٠ ١٢٩ مليون دولار في عام ١٩٩٠، أو ٠٠٠ ٢٥ دولار للفرد. وفي عام ١٩٩٠، زاد الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٦٣ في المائة مقارنة بمستواه في عام ١٩٧٠.

٥- وقد سجل استهلاك الطاقة الأولية زيادة سريعة في الستينات ولكنه استقر بصورة رئيسية عند مستوى قدره ٧٥٠ بيتاجول في الفترة بين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٩٢ نتيجة لأثر التشبع والأزمتين النفطيتين فضلا عن تطبيق أدوات سياسية فعالة في مجال الطاقة خلال السنوات الـ ١٥ الأخيرة.

٦- وقد أستعيض عن النفط بالفحم ولا سيما بالنسبة لإنتاج الطاقة الكهربائية، وتم خفض استهلاك النفط بدرجة كبيرة نتيجة للوفورات المحققة في استخدام الطاقة والتغييرات في نظام الاستهلاك والامداد، مثل استخدام مصادر الطاقة الحرارية والكهربائية المختلطة.

٧- وفي عام ١٩٩٠، كان توزيع الاستهلاك الاجمالي للطاقة الأولية البالغ ٧٦٨ بيتاجول، بحسب مصادر الطاقة على النحو التالي: فحم ٤١ في المائة؛ وغاز طبيعي ١١ في المائة؛ ومنتجات نفطية ٤١ في المائة؛ ومصادر متجددة ٧ في المائة.

٨- وقد تم تطبيق ضرائب الطاقة على أنواع الوقود الأحفوري والكهرباء، ولا سيما في القطاع المنزلي، وتشكل الوفورات الناشئة عن ذلك، فيما يتعلق باستخدام الطاقة في هذا القطاع، دلالة قوية على كفاءة أسعار الطاقة العالية كأداة لخفض استهلاك الطاقة.

٩- وفي أعقاب عملية إصلاح أجريت مؤخرا في مجال ضريبة الطاقة، تمت الاستعاضة عن نظام ضرائب مفصل الى حد ما بضريبة مشتركة على الطاقة وثاني أكسيد الكربون، يبلغ مستواها، في حالة الاستهلاك المنزلي الخاص، ١٦ دولارا لكل طن من ثاني أكسيد الكربون أو نحو ٦ دولارات لكل جيغاجول. ولا يدفع قطاع الصناعة والخدمات سوى ضريبة على ثاني أكسيد الكربون بمعدل يبلغ نصف معدل الضريبة المفروضة في حالة الاستخدام المنزلي. ولا تُفرض أية ضرائب على مصادر الطاقة المتجددة.

١٠- وقد زاد عدد سيارات الركاب بنسبة ٤٨ في المائة في الفترة بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٩٠، وبالتالي فإن النقل البري بواسطة السيارات يُظهر معدل نمو قدره ٧٣ في المائة من ٢٩,٨ مليار شخص-كيلومتر الى ٥١,٥ مليار شخص-كيلومتر. وكما يظهر نقل البضائع زيادة أدنى بشكل طفيف بلغ معدلها ٣٠ في المائة خلال الفترة نفسها من ٨,٢ مليار عملية نقل-كيلومتر الى ١٠,٧ مليار عملية نقل-كيلومتر.

١١- ووفقا للتنبؤات المتعلقة بحركة السير، تتوقع السلطات حدوث زيادة يصل معدلها بحلول سنة ٢٠١٠ الى ٤٠ في المائة و٦٠ في المائة بالنسبة لنقل الركاب ونقل البضائع على التوالي مقارنة بمستواها في عام ١٩٩٠.

الانبعاثات وامتصاصها

١٢- يقوم حساب انبعاثات غازات الدفيئة من قطاع الطاقة على أساس استهلاك الطاقة الأولية وعوامل الانبعاثات. وتستخدم في حالة القطاعات الأخرى بيانات النشاط وعوامل الانبعاثات الوطنية المقدرة. وقد أعدت الجداول وفقا لأحدث نسخة من دليل عمليات جرد الانبعاثات الذي أعده الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وقد جُمِّعت الأرقام في فئات وفقا لهذا الدليل.

ثاني أكسيد الكربون

١٣- إن تطور انبعاثات ثاني أكسيد الكربون منذ الحرب العالمية الثانية يظهر اتجاها بالغ الأهمية. ففي الفترة بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٦٠ التي سجلت فيها التنمية الاقتصادية معدلا بطيئا الى حد ما، زادت الانبعاثات من ١٢ مليون طن الى ٢٦ مليون طن، أي نحو مليون طن في كل سنة. وفي الفترة بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٢ التي سجل فيها الاقتصاد أعلى معدل نمو، زادت الانبعاثات من ٢٦ مليون طن الى ٦٢ مليون طن، أي بمعدل زيادة قدره ٣ ملايين طن في السنة.

١٤- وفي أعقاب ما يسمى بأزمة الطاقة التي حدثت في عام ١٩٧٣ وحتى الوقت الحاضر، أدت الادارة الفعالة للطاقة الى استقرار انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عند مستوى يبلغ نحو ٦٠ مليون طن على الرغم من ثبات معدل التنمية الاقتصادية. وفي الفترة نفسها، زاد الناتج القومي الإجمالي بنسبة تبلغ نحو ٦٠ في

المائة. ويرجع التفاوت من سنة الى سنة بصورة رئيسية الى استيراد/تصدير الكهرباء من البلدين السكنديناڤيين الآخرين.

١٥- وتتمثل المصادر الرئيسية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في محطات توليد الطاقة الكهربائية وقطاع النقل اللذين تبلغ حصة انبعاثاتهما ٥٠ في المائة و٢٠ في المائة على التوالي.

١٦- وقد قرر البرلمان الدانمركي أنه ينبغي مضاعفة مساحة الغابات خلال فترة تعاقب، أي فترة تتراوح بين ٨٠ و ١٠٠ سنة. وينطوي هذا القرار على عملية تشجير بمعدل قدره نحو ٤٠ كيلومتر مربع/سنة وهو معدل يعادل ـ في مستواه الأعلى ـ معدل تثبيت لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون عند مستوى قدره نحو مليون طن من معادل الكربون في السنة أو ما نسبته ٥ في المائة من الانبعاثات السنوية لثاني أكسيد الكربون.

١٧- وبالنظر الى أنه لم يتم التوصل الى أي اتفاق دولي مشترك بشأن منهجية تحديد امتصاص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في برامج التشجير، فإن حجم الامتصاص لم يدرج في جرد الانبعاثات الدانمركية ولكنه مدرج بصورة مستقلة.

الميثان

١٨- تبلغ انبعاثات الميثان السنوية الناشئة عن أنشطة بشرية نحو ٤٠٦ ٠٠٠ طن ولم يطرأ عليها أي تغيير خلال العقد الأخير. وأهم مصدر لهذه الانبعاثات هو القطاع الزراعي ـ التخمر المعوي والنفايات الحيوانية ـ حيث يبلغ مجموع انبعاثات الميثان من هذا القطاع ٢٦٢ ٠٠٠ طن أي ما يعادل ٦٥ في المائة من المجموع. أما المصدر الثاني لهذه الانبعاثات فهو مدافن النفايات التي يبلغ مجموع الانبعاثات منها ١٢٠ ٠٠٠ طن (٣٠ في المائة).

أكسيد النيتروز

١٩- يهيمن القطاع الزراعي بصورة تكاد تكون كاملة على مصادر انبعاثات أكسيد النيتروز الناشئة عن أنشطة بشرية حيث تشكل الانبعاثات من هذا القطاع نسبة تزيد عن ٧٥ في المائة من مجموع الانبعاثات السنوية البالغ ١١ ٠٠٠ طن. ويتوقف معدل الانبعاثات على مجموعة معقدة من العوامل مثل هيكل التربة، ودرجة تركيز أيونات الهيدروجين، ودرجة الحرارة، ونوع المحصول، والتشبع بالماء، والأسمدة النيتروجينية. وتعتبر نماذج تحديد مستوى الانبعاثات مبسطة جدا وتنطوي نتائجها على درجة كبيرة من عدم التيقن.

غازات الدفيئة الأخرى

٢٠- تنظم الانبعاثات من سليفتين من ثلاث سلائف للأوزون ـ أكسيدات النيتروجين والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية ـ في إطار اتفاقية جنيف، وقد قدر مجموع الانبعاثات منهما لعام ١٩٩٠ بما مقداره ٢٩٣ كيلوطن و١٦٥ كيلوطن على التوالي. وبلغ مجموع الانبعاثات من السليفة الثالثة، أول أكسيد الكربون، ٧٧١ كيلوطن في عام ١٩٩٠.

٢١- ومن أجل الإلغاء التدريجي لاستخدام مركبات الكلوروفلوروكربون بأقصى سرعة ممكنة ـ حتى بمعدل أسرع من ذلك المحدد بموجب بروتوكول مونتريال ـ تقبل السطات الدانمركية المعنية بالبيئة استخدام مركبات الهيدروفلوروكربون بدلا من مركبات الكلوروفلوروكربون في بعض المجالات. وتتمثل هذه المجالات أساسا في انتاج بعض أنواع أجهزة التبريد والتجميد التي أخذ فيها تقييم المخاطر والتنظيم الذي تقوم به السلطات يستبعد استخدام مواد أخرى. وفي عام ١٩٩٠، كان مستوى استخدام مركبات الهيدروفلوروكربون ضئيلا ولكنه تزايد ليصل الى نحو ٣٠٠ طن في عام ١٩٩٣.

نقص المناعة

٢٢- مع حدوث تخفيض عالمي لانبعاثات غازات الدفيئة، يمكن إبطاء سرعة تطور هذه الانبعاثات ولربما أمكن تحقيق توازن مناخي جديد، ولكنه من المستبعد أن يتسنى تجنب تغيرات المناخ بصورة تامة. فبدون بذل جهود عالمية، قد يتعرض المناخ لمزيد من التغيرات، ولكن عمليات التقييم التي تتجاوز قرنا من الزمن تكاد تعتبر في الوقت الحاضر عمليات لا جدوى منها.

٢٣- ومن الممكن التنبؤ بسلسلة من الآثار المترتبة على التغيرات في المناخ ولكنه يصعب تقدير حجم هذه الآثار، بل إنه قد يستحيل في بعض الأحيان تحديد ما إذا كانت هذه الآثار تنطوي على مزايا أو على مساوئ.

٢٤- وإذا لم يطرأ أي تغيير على التأثير البشري في الغلاف الجوي، فإنه قد يفضي الى حدوث تغييرات في المناخ، تشمل في حالة الدانمرك ارتفاعا في درجة الحرارة يتوقع أن يصل بحلول نهاية القرن القادم الى متوسط سنوي قدره نحو ٣ درجات مئوية. ومن المتوقع أن تكون الزيادة في درجة الحرارة في فصل الصيف أقل قليلا منها في فصل الشتاء: ١-٣ درجات مئوية و٢-٥ درجات مئوية على التوالي. وفي الوقت نفسه، يمكن لمعدل هطول المطر أن يزيد بنسبة تصل الى ١٠ في المائة بينما يتوقع لمستوى البحر أن يرتفع بما يتراوح بين ٣٠ و٥٠ سنتيمتر.

٢٥- إلا أنه يجب الافتراض أن النتائج الفورية بالنسبة للدانمرك في قطاعات منها القطاع الزراعي، وادارة الغابات وحماية الساحل خلال القرن القادم ستكون بصورة عامة شديدة الاعتدال بحيث أنه سيكون من الممكن إدارتها من خلال التكيف المنظم مدعوما بتطور تكنولوجي منتظر.

٢٦- وثمة استثناء محتمل يتمثل في النظام الإيكولوجي الطبيعي الحالي حيث يمكن لتغيرات المناخ أن تكون مفرطة السرعة بالنسبة لبعض الأنواع الحيوانية والنباتية. وهذا قد يؤدي الى حالة عدم استقرار مؤقتة وإلى تغيير في تكوين الأنواع على المدى الطويل.

٢٧- إلا أن الدانمرك تمثل ـ من الناحية الإيكولوجية وكذلك من الناحيتين السياسية والاقتصادية ـ نظاما صغيرا مفتوحا. ولذلك فإنه من المرجح أن تكون لأهمية تغيرات المناخ وارتفاع مستوى البحر بالنسبة للتنمية في سائر أنحاء العالم أثر حاسم. فالتغير في المناخ وارتفاع مستوى البحر يمكن أن يفضيا الى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم.

البرامج الوطنية

٢٨- تكمن جذور السياسات الدانمركية فيما يتعلق بالحد من انبعاثات الغازات المؤثرة في المناخ في السياسات الوطنية النشطة المنتهجة على مدى العديد من السنوات في مجالي الطاقة والبيئة.

٢٩- وقد أسفرت الخطة الوطنية الأولى للطاقة التي وضعت في عام ١٩٧٦، بالإضافة الى زيادة تطوير السياسات خلال فترة الثمانينات، عن عملية إعادة هيكلة رئيسية لنظام الطاقة في الدانمرك.

٣٠- ونتيجة لذلك تم بصورة رئيسية تثبيت مستوى الاستهلاك الاجمالي للطاقة الأولية على الرغم من حدوث نمو كبير في جميع القطاعات الاقتصادية. وبموازاة ذلك، تم الى حد بعيد في الفترة نفسها خفض الأثر البيئي الناجم عن استخدام الطاقة، وذلك كنتيجة مباشرة للتغييرات التي أدخلت على نظام الطاقة فضلا عن اعتماد معايير للانبعاثات وتحديد حصص للانبعاثات وغير ذلك من الأنظمة.

٣١- وفي أواخر الثمانينات، تم بصورة تدريجية تحويل اتجاه التركيز عن الاعتبارات المتعلقة بأمن الامدادات والتقليل الى أدنى حد من تكاليف خدمات الطاقة والآثار البيئية المحلية بحيث أصبح التركيز ينصب على الاعتبارات البيئية الأوسع نطاقا، ولا سيما الهدف المتمثل في تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل، على مستوى وطني وكذلك على مستوى عالمي. وفي عام ١٩٨٨، قامت الحكومة الدانمركية بتقديم خطة عملها بشأن البيئة والتنمية وذلك كمتابعة للتوصيات الواردة في التقرير الصادر عن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، والمعروف بإسم تقرير بروندتلاند.

٣٢- وفي عام ١٩٩٠، عرضت على البرلمان خطتا عمل تتعلقان بقطاعي الطاقة والنقل. ومن الأهداف الصريحة التي اشتملت عليها هاتان الخطتان ما يتمثل في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة ولا سيما ثاني أكسيد الكربون.

٣٣- وفي عام ١٩٩٢، بينت خطة عمل الحكومة الدانمركية المتعلقة بالنفايات واعادة تدويرها للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ أهداف السياسة الدانمركية في مجال النفايات. ومن بين الأهداف المحددة في هذه الخطة ما يتمثل في التقليل الى أدنى حد من ترسب المواد العضوية في مدافن النفايات وتحقيق وفورات في استخدام الطاقة من خلال اعادة التدوير. ومن النتائج التي ستترتب على تنفيذ هذه الخطة خفض انبعاثات الميثان من مواقع دفن النفايات.

٣٤- وفي خطة العمل المتعلقة بالطاقة، حددت الحكومة عددا من المبادرات الجديدة التي سيتم تنفيذها والتي من المتوقع أن تسفر عن تحقيق تخفيض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٨ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٥ مقارنة بمستويات عام ١٩٨٨، وذلك بالنسبة لقطاع الطاقة كله بما في ذلك النقل. وقد تمت مناقشة هذه الخطة في البرلمان حيث حظيت بدعم سياسي واسع النطاق.

٣٥- ومن الناحية الاستراتيجية، شددت خطة العمل على إدخال تحسينات في كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة، خصوصاً في استخدام الكهرباء، وزيادة كفاءة نظم إمدادات الطاقة، ولا سيما زيادة استخدام الطاقة الحرارية والكهربائية المختلطة، باعتبارها أهم مجالات التدخل.

٣٦- أما خطة العمل المتعلقة بقطاع النقل التي اعتمدتها الحكومة في أيار/مايو ١٩٩٠ فتتضمن أهدافا تتصل بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناشئة عن هذا القطاع تتمثل في تثبيت مستواها في سنة ٢٠٠٥ ثم خفض هذا المستوى بنسبة ٢٥ في المائة بحلول سنة ٢٠٣٠ مقارنة بمستواه في عام ١٩٨٨.

٣٧- ومن المتوقع أن تؤدي الآثار المشتركة لخطتي العمل مجتمعتين إلى خفض الانبعاثات بنسبة تزيد عن ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٥، مقارنة بمستواها في سنة الأساس المعتمدة في الخطتين (١٩٨٨). وقد وافق البرلمان فيما بعد على المستوى المستهدف.

٣٨- وبالإضافة إلى هذا المستوى المستهدف لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المستوى الوطني، التزمت الدانمرك بتثبيت الانبعاثات في عام ٢٠٠٠ عند مستواها في عام ١٩٩٠ في إطار اتفاقية المناخ فضلا عن خفض هذا المستوى بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٠ كمساهمة في التثبيت الإجمالي لمستوى الانبعاثات بحلول سنة ٢٠٠٠ بالنسبة لبلدان الاتحاد الأوروبي.

٣٩- وفي عام ١٩٩٣، قامت الحكومة الحالية بعملية متابعة رئيسية لخطتي العمل من أجل ضمان تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

٤٠- وفي إطار خطة العمل الحديثة (عملية المتابعة المتعلقة بالطاقة حتى سنة ٢٠٠٠)، تم وضع سيناريو أساسي منقح لتطور العرض والطلب، بالنسبة لقطاع الطاقة باستثناء النقل. ويبين هذا السيناريو الأساسي التطور المتوقع أن ينشأ عن جميع التدابير التي سيتم تنفيذها نتيجة لتطبيق السياسات القائمة.

٤١- ويبين التحليل أن أهداف خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المستوى الوطني لن تتحقق في السيناريو الأساسي بل ستكون أدنى بعدة ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون مقارنة بمعدل التخفيض المستهدف وقدره ٢٠ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٥.

٤٢- ومن أجل سد هذه الفجوة، اعتمدت الحكومة مجموعة من المبادرات في إطار خطة عملها المعنونة "عملية المتابعة للطاقة حتى سنة ٢٠٠٠" التي نُشرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

٤٣- وسيتم تنفيذ هذه المبادرات من خلال التشريعات والقرارات الإدارية أو المفاوضات. وقد تم تحديد محتوى مجموعة التدابير هذه نتيجة لعملية فحص شامل لعدد كبير من الخيارات المحتملة، استنادا إلى اعتبارات اقتصادية وسياسية، وقد خضع لمفاوضات سياسية شاملة من أجل ضمان الحصول على الأغلبية البرلمانية اللازمة حيثما تكون هناك حاجة لذلك.

٤٤- وعلاوة على ذلك تعتزم الحكومة زيادة استخدام "الضرائب الخضراء" (الضرائب على الطاقة وثاني أكسيد الكربون والمياه والنفايات وما إلى ذلك) في جميع قطاعات الاقتصاد.

٤٥- وكامتداد منطقي لهذه السياسة، تعمل الدانمرك بصورة نشطة على إدخال ضريبة مشتركة على الطاقة وثاني أكسيد الكربون ضمن الاتحاد الأوروبي فضلا عن اعتماد معايير تطبق على مستوى الاتحاد فيما يتعلق باستخدام الأجهزة الكهربائية.

٤٦- وبتطبيق خطة العمل القائمة، يمكن خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تبلغ نحو ٢٣ في المائة مقارنة بمستواها في عام ١٩٨٨ بالنسبة لقطاع الطاقة باستثناء النقل. وهذا يعادل نسبة تبلغ نحو ١٨ في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاع الطاقة والنقل. وبالتالي يلزم اعتماد تدابير إضافية من أجل التوصل إلى خفض هذه الانبعاثات بنسبة ٢٠ في المائة.

٤٧- إلا أن مستوى التخفيض المتوقع في سنة ٢٠٠٠ سيكون كافيا لضمان بلوغ نسبة الخفض وقدرها ٥ في المائة مقارنة بمستوى عام ١٩٩٠.

٤٨- وتعتزم الحكومة الدانمركية أن تستعرض على أساس دوري نتائج الخطة الحالية فضلا عن المبادرات والتطورات المقبلة على الساحة الدولية، على أن تجري عملية الاستعراض التالية في عام ١٩٩٥. وتتوقع الخطط الحالية أن يشتمل هذا الاستعراض على تحليل جديد للخيارات الطويلة الأجل من أجل استيفاء نتائج تحليل خطة الطاقة حتى عام ٢٠٠٠.

٤٩- ويتمثل الهدف الرئيسي لسياسة النقل المستدام في تعزيز نظام للنقل يتسم بالكفاءة لصالح الجمهور والصناعة من أجل ضمان التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة المترتبة على حركة السير، مثل التلوث وحوادث المرور، وفقا للأهداف المحددة.

٥٠- وينبغي النظر إلى المستوى المستهدف لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في قطاع النقل بالنسبة للأهمية الكبيرة المعلقة على المساعدة في حل المشاكل البيئية المحلية الذي ينطوي إلى حد ما على اعتماد تدابير يمكن أن تؤدي من الناحية الفعلية إلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، مثل الاستعاضة عن الديزل بالبنزين.

٥١- وتتمثل الأهداف الرئيسية في مجال النفايات وإعادة تدويرها في خفض كمية النفايات الناشئة، والتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي المترتب على التخلص من النفايات، والاستفادة من الموارد الموجودة في النفايات.

٥٢- ويبلغ مجموع كميات النفايات الناشئة اليوم نحو ١٠ ملايين طن في السنة. ويتمثل الهدف في إعادة تدوير ما نسبته نحو ٥٠ في المائة من مجموع كميات النفايات في سنة ٢٠٠٠. أما الكمية المتبقية فينبغي أن يتم ترميدها بصورة أساسية مع التقليل إلى أدنى حد من دفن النفايات. ومن الآثار المتوقعة للخطة ما يتمثل في خفض انبعاثات الميثان الناشئة عن دفن النفايات.

٥٣- وتهدف الخطة إلى ترميد جميع النفايات القابلة للاحتراق التي لن تتم إعادة تدويرها والتي لا تنطوي على أية مشاكل ترميد خاصة. ومن خلال عملية الترميد، يتم استخدام ما تحتويه النفايات من طاقة من أجل الاستعاضة عن استخدام أنواع الوقود الاحفوري.

٥٤- وفيما يتعلق بعملية الترميد، ينبغي استخدام ما تحتويه النفايات التي لا يمكن تدويرها من طاقة استخداما فعالا كسائر أنواع الوقود الحيوي حيث أن معظم النفايات تكون خالية من أثر ثاني أكسيد الكربون وبالتالي فإن ما تسببه من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون يكون أدنى مستوى مما ينشأ عن حرق الوقود الاحفوري.

البحث والتطوير وعمليات المراقبة المنتظمة

٥٥- تساهم الدانمرك مساهمة نشطة في برامج البحوث الدولية في مجال المناخ، بما في ذلك برنامج المناخ العالمي. وثمة مجال رئيسي يتمثل في النماذج العددية للغلاف الجوي. وتوجه الجهود نحو مواءمة نماذج الطقس وحسابات المناخ من أجل التوصل إلى نموذج موحد بالنسبة لمعالجة جميع المشاكل بغية تحسين استغلال نتائج البحث الجديدة.

٥٦- ويشتمل العمل المتعلق بنماذج المناخ على دراسة عمليات فيزيائية مختارة تتصل بالمناخ ودراسة تفاوتات المناخ في نصف الكرة الشمالي غير المداري. وثمة مشروع هام آخر يتمثل في وضع نموذج إقليمي يستخدم نموذجا ذا قدرة تحليلية عالية يدمج في نموذج المناخ العالمي من أجل تقييم تغيرات المناخ الإقليمي الناجمة عن حدوث زيادة في أثر غازات الدفيئة.

٥٧- وتتوفر من خلال الوسائط الإعلامية الالكترونية البيانات المستقاة من عمليات مراقبة المناخ من عدة محطات دانمركية منذ عام ١٨٧٢، كما تتوفر البيانات المتعلقة بالتغيرات في مستوى البحر منذ عام ١٨٩٠ فضلا عن بيانات تتعلق بالتغيرات في درجة حرارة البحر منذ عام ١٩٣٠. وتشتمل قاعدة البيانات أيضا على سلسلة من البيانات المستقاة من المنارات وسجلات السفن بين عام ١٦٧٥ وعام ١٧١٥.

٥٨- وقد تم اختيار المعهد الدانمركي للأرصاد الجوية كمركز تنسيق للجهود التي تبذلها البلدان النوردية في مجال البحوث المتعلقة بوضع نماذج المناخ. ويتعاون المعهد مع ١١ معهدا من المعاهد الأوروبية الأخرى في إطار الشبكة الأوروبية لدعم بحوث المناخ من أجل تعزيز التعاون الفعال في مجال أنشطة الرصد والبحث والتنبؤ المتعلقة بالمناخ. كما يسهم المعهد الدانمركي للأرصاد الجوية في عمليات رصد المناخ في إطار برنامجي المراقبة اللذين تقوم بتنسيقهما المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (برنامج الرصد الجوي العالمي والبرنامج العالمي للبيانات المناخية).

٥٩- وتشارك معاهد البحوث الدانمركية مشاركة نشطة في المجال الخاص لبحوث المناخ المتعلقة بعلم المناخ القديم (مناخ ما قبل التاريخ). وقد ساهمت الدانمرك مساهمة كبيرة في المشروع الأوروبي للحفر العميق (GRIP) في قمة الغطاء الجليدي لغرينلاند. وتبيّن تحليلات هذا المشروع التي أُجريت على عيّنات جليدية جوفية أن المناخ في غرينلاند خلال آخر فترة فاصلة بين عصرين جليديين قد اتسم بسلسلة من عدة فترات باردة بدأت بسرعة شديدة واستمرت على مدى عقود وقرون من الزمن.

التعاون الدولي

٦٠- بالنظر إلى الطابع العالمي الذي تتسم به المشاكل البيئية، قامت الدانمرك على مدى السنوات الماضية بتكثيف العمل على المستوى الدولي من أجل مواجهة التحديات العالمية.

٦١- وينبغي النظر إلى مشكلة المناخ في سياق التحديات العالمية الأوسع. فما برحت أعداد متزايدة من الناس تستنزف مخزون الأرض من الموارد الطبيعية. ولذلك فإن كبح هذه الاتجاهات سيتطلب اعتماد استراتيجية دولية منسقة.

٦٢- وقد انعكس إدراك هذا التحدي العالمي وما تتسم به المشاكل البيئية من طابع عابر للحدود في خطة العمل من اجل التنمية المستدامة التي اعتمدتها الحكومة الدانمركية في عام ١٩٨٨، ونتيجة لذلك تم وضع استراتيجيات بيئية في عدة قطاعات. وسيتم بطبيعة الحال تكييف الخطط والاستراتيجيات على ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولا سيما اتفاقية تغير المناخ، من أجل الوفاء بالالتزامات المحددة.

٦٣- ومن أجل متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، قررت الحكومة الدانمركية إنشاء صندوق دولي معني بالبيئة وحالات الطوارئ هو صندوق التعاون الدانمركي من أجل البيئة والتنمية وذلك بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة المشاكل البيئية العالمية.

٦٤- وقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدانمرك على مدى سنوات عديدة المستوى المستهدف المحدد من قبل الأمم المتحدة وقدره ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وتبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدانمرك ما نسبته ١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول نهاية عام ١٩٩٣.

٦٥- وتود الدانمرك أن يكون مرفق البيئة العالمية، على أساس دائم، بمثابة الآلية المالية لاتفاقية تغير المناخ بشرط أن تتم إعادة هيكلة هذا المرفق على النحو الصحيح.

٦٦- وكانت الدانمرك تود أن تشهد إجراء زيادة بمقدار ثلاثة أمثال في موارد مرفق البيئة العالمية. إذ لا يكفي تغذية موارد هذا المرفق بملياري دولار فقط. وستسهم الدانمرك بحصتها المنصفة في المرحلة الثانية لمرفق البيئة العالمية ولكنها ستدخل بالإضافة إلى ذلك في ترتيبات تمويل مشتركة مع الوكالات المنفّذة.

٦٧- وقد أسهمت الدانمرك منذ بداية عملية التفاوض في تمويل صندوق التبرعات الخاص التابع للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ من أجل تشجيع مشاركة البلدان النامية. وما برحت الدانمرك تمثل أحد البلدان المانحة الرئيسية المساهمة في تمويل الأنشطة المتعلقة باتفاقية تغير المناخ.

٦٨- كما قامت الدانمرك بتوفير الدعم للأنشطة المتصلة بالصندوق الاستئماني للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

٦٩- وتنطوي الاستراتيجية الجديدة المعتمدة في إطار صندوق التعاون الدانمركي من أجل البيئة والتنمية على توسيع إمكانيات تقديم المساعدة الدانمركية من أجل تنفيذ النهج الشامل بمقتضى الاتفاقية بصورة عامة ومن أجل تمويل الدراسات القطرية بموجب المادة ١٢ من الاتفاقية بشكل أكثر تحديدا.

- - - - -